المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-08-2006
الصفحـات : 12
العـــدد : 4694
المسلسل : 62

«فيتش» تقيّم التصنيف الائتماني السيادي +A وترفع السقف الائتماني درجتين

المخاطر الاقتصادية تقلصت.. والإصلاح يمضي رغم طفرة النفط

غير واضحة تصوير

السيباري: شهادة دولية على متانة الاقتصاد الوطني ومصداقية السياسات الإصلاحية

التقييم يعكس أداء السياسة المالية للمملكة خاصة في جانب خفض الدّين العام

الجاسر: رفع التقييم في الظروف الحالية للمنطقة شهادة إضافية لاقتصاد المملكة

تقييم «فيتش» يدعم حصول القطاع الخاص على تمويل بتكلفة منخفضة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-08-2006 العـــدد : 4694
الصفحـات : 12 المسلسل : 62

عبد الله الذبياني ومحمد الخنيفر من الرياض

حصل الاقتصاد السعودي أمس على تصنيف ائتماني متقدم من مؤسسة عالمية وهو رابع تقييم عالمي يحوزه الاقتصاد الوطني خلال الأشهر العشرة الأخيرة، مما يعزز الثقة فيه ويؤكد مكانته القوية على المستوى العالمي، ويعكس في الوقت ذاته الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

وصدر تقييم أمس عن مؤسسة فيتش ريتنجز للتصنيفات الائتمانية أمس، حيث رفعت تصنيفها للديون السيادية السعودية الخارجية والمحلية من A إلى +A استنادا إلى تحسن الوضع المالي لأكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بفضل ارتفاع أسعار النفط. علما أن التصنيفات السابقة صدرت من البنك الدولي (يتعلق ببيئة الاستثمار) ومؤسسة ستاندرز ومودیز وتخص التصنيف الائتماني السيادي للاقتصاد السعودي.

وفيما يتعلق بتقييم "فيتش"، أوضح ريتشارد فوكس محلل التصنيفات السيادية لدى المؤسسة، أن رفع التصنيف السعودي يرجع إلى تحسن القوائم المالية الخارجية والمحلية واستمرار الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية متمثلة في تسارع وتيرة نمو القطاع الخاص وانخفاض المخاطر السياسية المحلية.

وعبر حمد السياري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي عن بالغ سعادته بما تم إعلانه أمس من قبل مؤسسة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" Fitch برفع درجة التصنيف الائتماني السيادي للمملكة من A إلى + A ورفع درجة السقف الائتماني للمملكة درجتين إلى + AA.

وأشار إلى أن هذا التقييم المتميز للمملكة من جهة عالمية متخصصة مستقلة يعتبر شهادة على متانة الاقتصاد السعودي ومصداقية السياسات الاقتصادية الإصلاحية التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين. وأضاف السياري أن هذا الانجاز الكبير للمملكة يدعم سمعة المملكة كجهة جاذبة للاستثمار تنعم بالاستقرار والقوة المالية والسياسة الاقتصادية الحكيمة.

وبين السياري أن حصول المملكة على هذه الدرجة المرتفعة في التصنيف الائتماني سوف يسهل على الشركات السعودية جذب الاستثمارات والحصول على التمويل داخليا وخارجيا بتكلفة أقل. كما أعرب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي عن سروره بتأكيد التقرير على عوامل القوة في الاقتصاد السعودي والمتمثلة بشكل خاص في حسن أداء السياسة المالية للمملكة، الذي نتج منه تخفيض كبير في الدين العام وزيادة ملحوظة في احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي، ما يوفر مرونة كبيرة للدولة ودعما قويا للنمو الاقتصادي. وأضاف أن هذه الدرجة العالية في التقييم الشامل للمملكة تأتي في ظل الظروف والمصاعب التي تمر بها المنطقة ما يدل على الثقة الكبيرة بسياسة المملكة وقيادتها الرشيدة.

وتحدث لـ "الاقتصادية" أمس الدكتور محمد بن سليمان الجاسر نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رئيس الفريق التحضيري لعملية التصنيف الائتماني للمملكة، قائلا إن رفع التقييم السيادي لأي دولة هو مؤشر على قوة الاقتصاد وقدرته على تمويل مشاريع من المصارف ومصادر التمويل الأخرى، وأيضا قدرة الاقتصاد على القيام بكل المهام المطلوبة منه في أي وقت دونما عوائق، مشددا على أن رفع التقييم هو مؤشر على قدرة الاقتصاد على جذب التمويل.

تحسن ملحوظ في القوائم المالية الخارجية والمحلية واستمرار الإصلاحات الاقتصادية

وبشأن الانعكاسات المباشرة لمثل هذا التقييم على الاقتصاد السعودي، أوضح الجاسر أنه يتمثل في خفض تكلفة التمويل. "فلو نظرنا إلى المشاريع العملاقة التي يجري تنفيذها في المملكة، خاصة العائدة للقطاع الخاص، يتضح أنها بحاجة إلى تمويلات، والممولون حول العالم" سيضعون هذا التقييم بعين الاعتبار لدخولهم في هذه المشاريع كممولين".

ويؤكد الجاسر أن التقييم ينطوي على مؤشرات إيجابية أخرى، تتمثل في كونه يعطي الاقتصاد السعودي درجة مرتفعة في الوقت الذي تمر به المنطقة بأحداث سياسية غير إيجابية، وهذا يعني شهادة إضافية لمتانة الاقتصاد السعودي الذي واصل مستويات نموه وصلابته رغم الظروف، وهو يعكس في الوقت ذاته الاستقرار السياسي والاجتماعي أيضا".

وزاد نائب محافظ مؤسسة النقد بالقول أنه "دائما ما كنا نشير لمؤسسات التقييم الدولية بأن الاقتصاد السعودي سيستمر في النمو ومديونيته ستنخفض، والقطاع الخاص سيواصل النمو أيضا، وهذا ما ثبت بالفعل لتلك المؤسسات، التي كانت تعتقد أيضا إن الإصلاح الاقتصادي في المملكة يرتبط عكسيا بارتفاع أسعار النفط، لكن ثبت لهم أن المملكة تمضي قدما في الإصلاح الاقتصادي رغم الطفرة التي تمر بها أسعار النفط".

وعاد الجاسر ليؤكد مجددا أن هذه الدرجة الرفيعة من التصنيف الدولي للمملكة تعكس مصداقية الاقتصاد السعودي ومتانته وسمعة المملكة تنعم بالاستقرار والقوة المالية والسياسة الاقتصادية الحكيمة.

من جهتها، أفادت مؤسسة أن التوقعات للتصنيف الجديد مستقرة، علما أنه ليس لدى السعودية ديون خارجية على القطاع العام وأن فائضها المالي يستخدم لسداد الدين الحكومي المحلي.

وتابعت مؤسسة التقييم أن ارتفاع أسعار النفط لم يقلل من وتيرة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يهدف إلى معالجة الحاجة إلى توفير وظائف للسعوديين في القطاع الخاص. وأفادت أن مسائل اجتماعية وسياسية تقيد التصنيف لكن هذه المخاطر تقلصت في العام الأخير بالإضافة إلى تقلص مخاطر الإرهاب الداخلي في الأجل القصير بفضل الاستجابة الأمنية الفعالة وانحسار الدعم الداخلي.

وتوقعت الوكالة في بيان حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه، أن يتجاوز فائض الميزانية 30 في المائة من إجمالي الناتج القومي والشيء نفسه ينطبق على فائض الحساب الجاري الذي يرجح أن يرتفع ليصبح أعلى من 20 في المائة من إجمالي الناتج القومي.

وبذلك تناقش السعودية بالتصنيف الحالي للدين الداخلي والخارجي الصين المصنفة A وتايوان المصنفة +A بفئة التصنيف A من دون الأخذ في الاعتبار الأصول الأجنبية للقطاع غير البنكي الخاص.

وتتوقع فيتش بشكل إجمالي أن ينخفض الدين الحكومي المحلي إلى نحو 24 في المائة من إجمالي الناتج القومي في 2006 الأمر الذي سيجعلها بين الدول الأقل من حيث الدين الحكومي المحلي بين فئة الائتمانية.

وفيما أشاد ريتشارد فوكس محلل التصنيفات السيادية في "فيتش" خلال حديث خاص لـ "الاقتصادية" بمستوى الشفافية الجيدة من قبل الجهات الحكومية السعودية قال "تحدثنا قبل إعداد هذا التقرير مع الجهات الحكومية وساما والبنوك وبعض الأشخاص المعينين. وكانوا

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-08-2006 العـــدد : 4694
الصفحـات : 12 المسلسل : 62

غير واضحة تصوير

متعاونين معنا عندما طرحنا عليهم بعض الاستفسارات حول الميزانية والأصول المالية".

وعن تأثير هبوط البورصة السعودية على النظام البنكي قال ريتشارد "لا نتوقع حدوث ذلك. فهذا القطاع البنكي يعد الأقوى من بين أقرانه في الأسواق الناشئة بل حتى يمكن مقارنة بالقطاع البنكي بتلك الدول المتقدمة". واستطرد "إلا أننا نتوقع حدوث تأثير طفيف في أرباح هذه البنوك جراء هذا الانهيار إلا أن ذلك لا يعد بمثابة المشكلة لها".

وقالت الوكالة أمس. إنه وعلى الرغم من اعتماد التمويلات العامة والخارجية على إيرادات النفط قد يعرض السعودية لتقلبات في أسعار النفط فإن "فيتش" واثقة - وفق البيان - أن تصنيفاتها ستكون قادرة على امتصاص أي انخفاض ضخم على أسعار النفط. واعتبرت أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في 2005 بمثابة العلامة البارزة لتحقيق إصلاحات في مرحلة حرجة مع تطلع لهذه الإصلاحات في المستقبل.

ونما إجمالي الناتج القومي للقطاع الخاص غير النفطي بنحو 7 في المائة في السنة الماضية وتعد هذه النسبة الأعلى منذ عقدين. ومن المنتظر لهذا النمو أن يتسارع أكثر هذه السنة مع تزايد أعداد المشاريع الطموحة في القطاعات العامة والخاصة فضلا عن تلك الاستثمارات المقبلة من الأجانب.

وبينت وكالة التصنيف العالمية أنه لا تزال هناك حاجة لزيادة آفاق التطلعات الخاصة بتوظيف السعوديين في القطاع الخاص، بينما تم اتخاذ الخطوات اللازمة الإصلاحية في قطاع العمل والتعليم.

وتشير التصنيفات الائتمانية للنظام البنكي على قوته. حيث تعد السعودية واحدة من بين خمس دول من الأسواق الناشئة الحاصلة على درجة ب B من حيث مؤشر النظام البنكي من قبل فيتش.

وأخيرا قالت الوكالة إنه على الرغم من أن مسائل اجتماعية وسياسية تقيد التصنيف فإن "فيتش" ترى أن هذه الأخطار قد تقلصت في العام الماضي، التي تأكدت في أواخر آب (أغسطس) الماضي وتجلت بانتقال الملك السلس إلى الملك عبد الله الذي يبقى بمثابة القوى الداعمة وراء عملية الإصلاح، مؤكدة أن وتيرة الإصلاح السياسي لا تزال جارية.

وحول المسائل الاجتماعية السياسية التي وردت هذا التصنيف، أجاب

الاقتصاد السعودي في تقارير المؤسسات الدولية

«فيتش»: ارتفاع أسعار النفط لم يؤثر في الإصلاح الاقتصادي

البنك الدولي: تحسن بيئة الاستثمار من المركز 67 إلى 38

«ستاندرز آند بورز»: رفع التصنيف الائتماني السيادي إلى +A

«موديز» إضافة نقطتين لتصنيف الدين بالنقد الأجنبي ليصبح A3

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-08-2006 العـــدد : 4694
الصفحـات : 12 المسلسل : 62

ريتشارد فوكس خلال المقابلة الهاتفية التي أجريت معه البارحة أن تلك المشكلات معروفة وهي تتركز على قدرة الحكومة على إيجاد الكثير من الفرص الوظيفية. وبذل المزيد من التشجيع نحو القطاعين العام والخاص بهدف إيجاد تلك الوظائف وتوفير الرواتب الجيدة. وتوقع أن تعاني وزارة العمل من صعوبة تغيير عقلية تفضيل المواطنين، ليس في السعودية بل في الخليج ككل، القطاع الحكومي على الخاص. إلا أن تلك الجهود التوظيفية - كما قال - تقابل بنقص في تسليح مواطني تلك الدول ببعض التخصصات التي تحتاجها سوق العمل في ظل صعوبة تغيير المنهج التعليمي السعودي، الأمر الذي جعل وزارة التعليم العالي تسلك الطريق الأسهل عبر ابتعاث السعوديين لاختيار تلك التخصصات الدقيقة، متوقعا أن يكشف المستقبل عن مدى نجاح تلك الجهود".

الائتمان السيادي

المعلوم أن مؤسسة ستاندرد آند بورز رفعت في نيسان (أبريل) الماضي، التصنيف الائتماني السيادي للسعودية إلى + A، وتوقعت أن تتجاوز الاحتياطيات الأجنبية من النقد 220 مليار دولار (825 مليار ريال)، وهو ما يغطي نحو 23 شهرا من مدفوعات الحساب الجاري. ("الاقتصادية" 5-4-2006).

وقالت المؤسسة في حينها إنها رفعت التصنيف طويل الأجل للعملة الأجنبية في السعودية من A إلى + A بينما أبقت في الوقت نفسه درجة التصنيف السيادي الائتماني طويل الأجل للعملة المحلية على ما هي عليه + A، وعليه فإن النظرة الشاملة للتصنيف الائتماني للعملتين المحلية والأجنبية "مستقرة وثابتة".

تراجع سوق الأسهم

واعتبرت المؤسسة أن الانخفاضات الحادة في قيمة البورصة السعودية أخيرا تعكس "التعديل الصحي لمستوياته (المؤشر السعودي) لتصبح بذلك أكثر استدامة وذات مستوى ثابت للنمو". وقالت "حتى الآن لم يؤثر هذا الانخفاض في القطاع البنكي أو الاقتصاد السعودي".

وأضافت مؤسسة ستاندرد آند بورز لتقول إنه من المتوقع أن يصل "صافي الأصول الخارجية إلى أكثر من 90 في المائة من إجمالي الدخل القومي بنهاية 2006". وكان الإنتاج المالي الإجمالي عام 2005 مثيرا للإعجاب، فالفائض الحكومي العام كان نحو 20 في المائة من إجمالي الدخل القومي، فضلا عن ذلك زادت متانة وقوة الإطار العام لاقتصاد السعودية الشامل عندما انضمت أخيرا إلى منظمة التجارة العالمية، الذي من شأنه أن يدعم مسار التحرير والانفتاح للاقتصاد السعودي.

وبينت المؤسسة: هذا بدوره سيقدم دعما مستمرا لإصلاحات الجارية بهيكل الاقتصاد السعودي مما يساعد على تنويع الاقتصاد وخفض معدل البطالة، وكذلك مساعدة القطاع الخاص للنمو.

ليس لدى الرياض ديون خارجية على القطاع العام وفائضها المالي يستخدم لسداد الدين المحلي

وقال المحلل الائتماني في "ستاندرد آندر بورز" فاروق سوسة "تعكس النظرة الشاملة المستقرة التوازن بين التنميات الاقتصادية الإيجابية وآفاق النجاح والطموحات الحكومية العريضة لجهود الإصلاح من جهة وكذلك المخاطر الإقليمية المتسارعة من الجهة الأخرى".

وأشار بيان مؤسسة ستاندرد آند بورز إلى أن الاحتياطيات الأجنبية لمؤسسة النقد السعودية (ساما) ارتفعت بشكل متزايد في السنوات الماضية ومن المنتظر أن تضرب سقف الـ 220 مليار دولار في نهاية 2006 (مقارنة بما كانت عليه في 2004 بوصولها إلى 92 مليار دولار) وهذا سيكون كافيا بدوره لتغطية نحو 23 شهرا من مدفوعات الحساب الجاري بما في ذلك التعاملات التجارية الخاصة. أضف إلى ذلك فإنه ليس لدى السعودية دين خارجي ولا تخطط حتى للحصول على دين.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 رفعت مؤسسة موديز للتصنيفات الائتمانية تصنيفها للدين السعودي بالنقد الأجنبي بمقدار نقطتين إلى A3، قائلة إنه يعكس ارتفاع إيراداتها النفطية وما حققته من إصلاح اقتصادي وزيادة الشفافية في المجال الاقتصادي.

وشملت المنافع التي حصدها الإصلاح في الاقتصاد السعودي، جانب الاستثمار حيث أعلن البنك الدولي أن السعودية صعدت من المرتبة 67 إلى المرتبة 38، حيث تقدم مركزها التنافسي الاستثماري متفوقة على جميع الدول العربية والأوروبية.

دخل الفرد

ويعتقد اقتصاديون أن التصنيفين اللذين حازهما الاقتصادي السعودي هذا العام يتسقان مع الواقع الذي يتمثل في جهود الحكومة في إطفاء الدين العام من جهة وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، وهو أمر ينسجم مع الطفرة التي تعيشها البلاد والتي يتوقع معها أن تصل عوائد النفط هذا العام إلى 761 مليار ريال، مرتفعة بواقع 25 في المائة عن مستويات العام الماضي التي بلغت فيه 607 مليارات ريال - طبقا للتقرير اقتصادي صادر قبل أيام من مجموعة سامبا المالية. وبنت "سامبا" هذه الأرقام بناء على توقعات بأن يبلغ متوسط سعر النفط السعودي 62,5 دولار للبرميل مرتفعا كثيراً عن مستوى 38 دولارا للبرميل الذي تحتاج إليها الحكومة كي تستوفي تقديرات إيرادات الميزانية. ورجح التقرير أن يرتفع العائد من الصادرات السلعية إلى 222 مليار دولار، ومتوسط دخل الفرد في السعودية عام 2006 إلى 58,5 ألف ريال وهو أعلى مستوى لدخل الفرد منذ أعلى نقطة في الطفرة السابقة عام 1981.

الدين العام

وتجري السعودية إصلاحات لتنويع اقتصادها والحد من تأثير انخفاضات أسعار النفط. وكان انخفاض أسعار النفط في التسعينيات قد دفع الدين العام السعودي للارتفاع إلى أعلى مستوياته عند 119 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتراجع الدين في العام الماضي إلى 41 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وانضمت المملكة لمنظمة التجارة العالمية العام الماضي وبدأت فتح قطاعات كانت تحكم قبضتها عليها في الاقتصاد مثل قطاع الخدمات المالية. وفي هذا الجانب تقول مؤسسة فيتش إن التقدم يظهر كذلك في تحسن ملحوظ في مناخ الأعمال، مشيرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي نما العام الماضي بنسبة نحو 7 في المائة وهو أعلى معدل له في عقدين. ومن المتوقع أن يتسارع بدرجة أكبر هذا العام بسبب عدد من المشاريع في القطاعين العام والخاص. كما ستزيد الاستثمارات الأجنبية.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-08-2006 العـــدد : 4694
الصفحـات : 12 المسلسل : 62

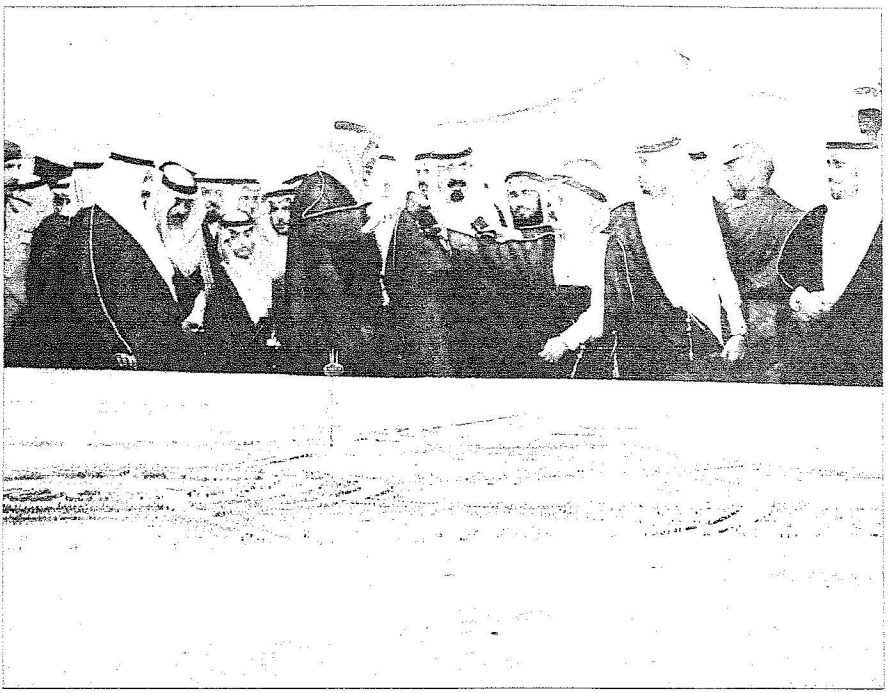

خادم الحرمين الشريفين يعاين مجسما لمشروع مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية لدى زيارته لمنطقة حائل منتصف حزيران (يونيو) الماضي، وهي أحد المشاريع التي تشكل ركيزة في الإصلاح الاقتصادي الذي يقوده الملك.